

خارج الفقہ

۱۳-۱۰-۱۴۰۱ فقه اکبر ۲

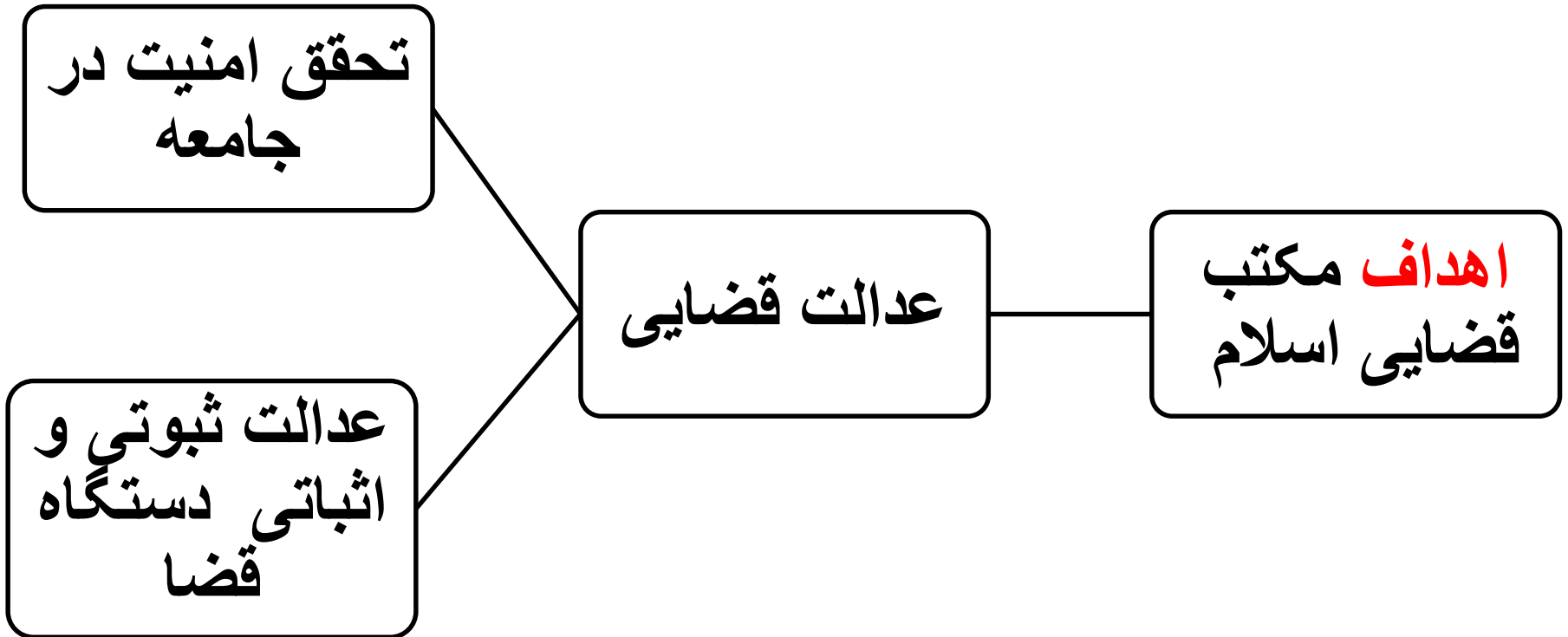
۴۷

(مکتب و نظام قضایی اسلام)

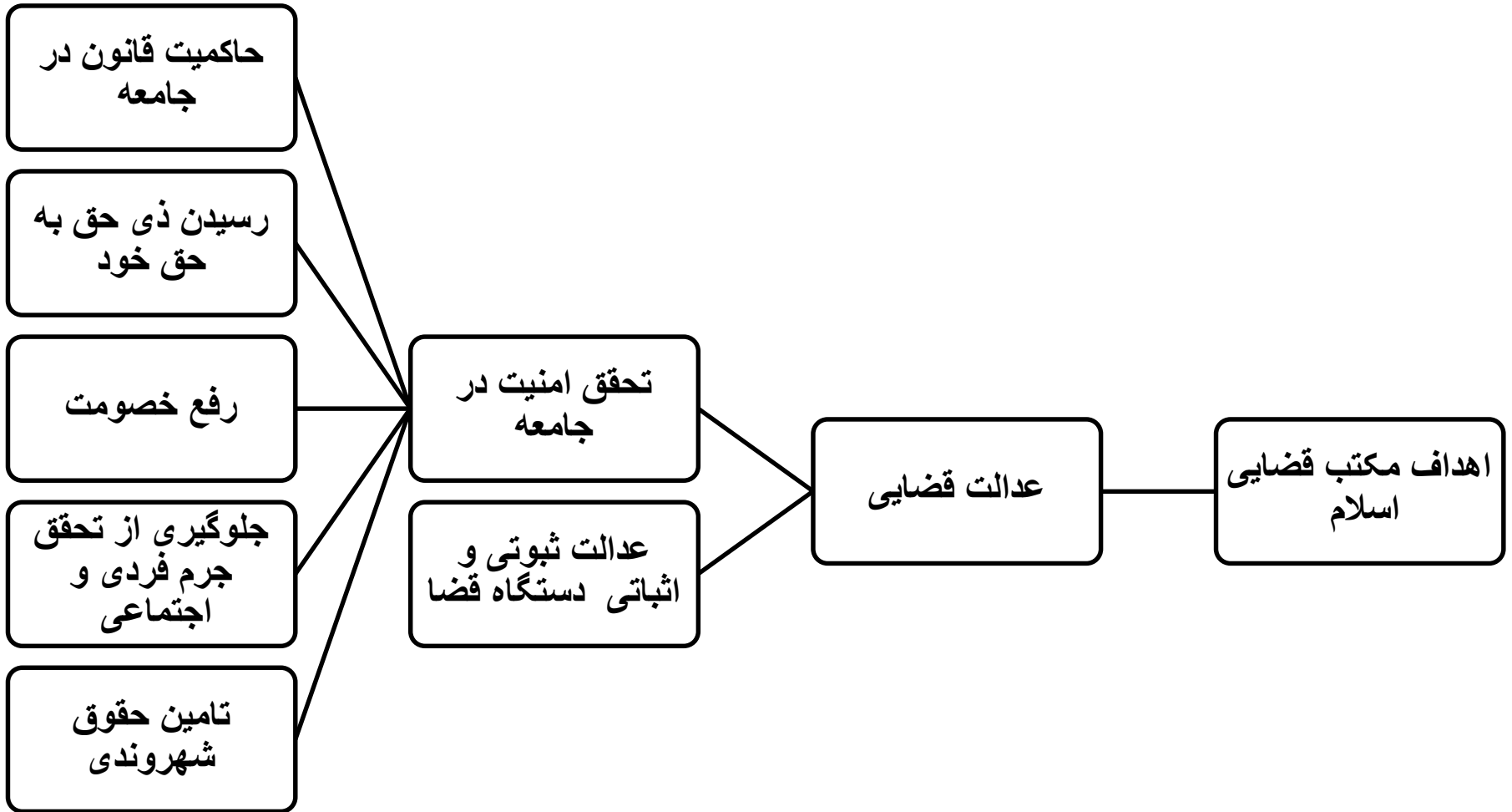
دراسات الاستاذ:

مهدي الهادي الطهراني

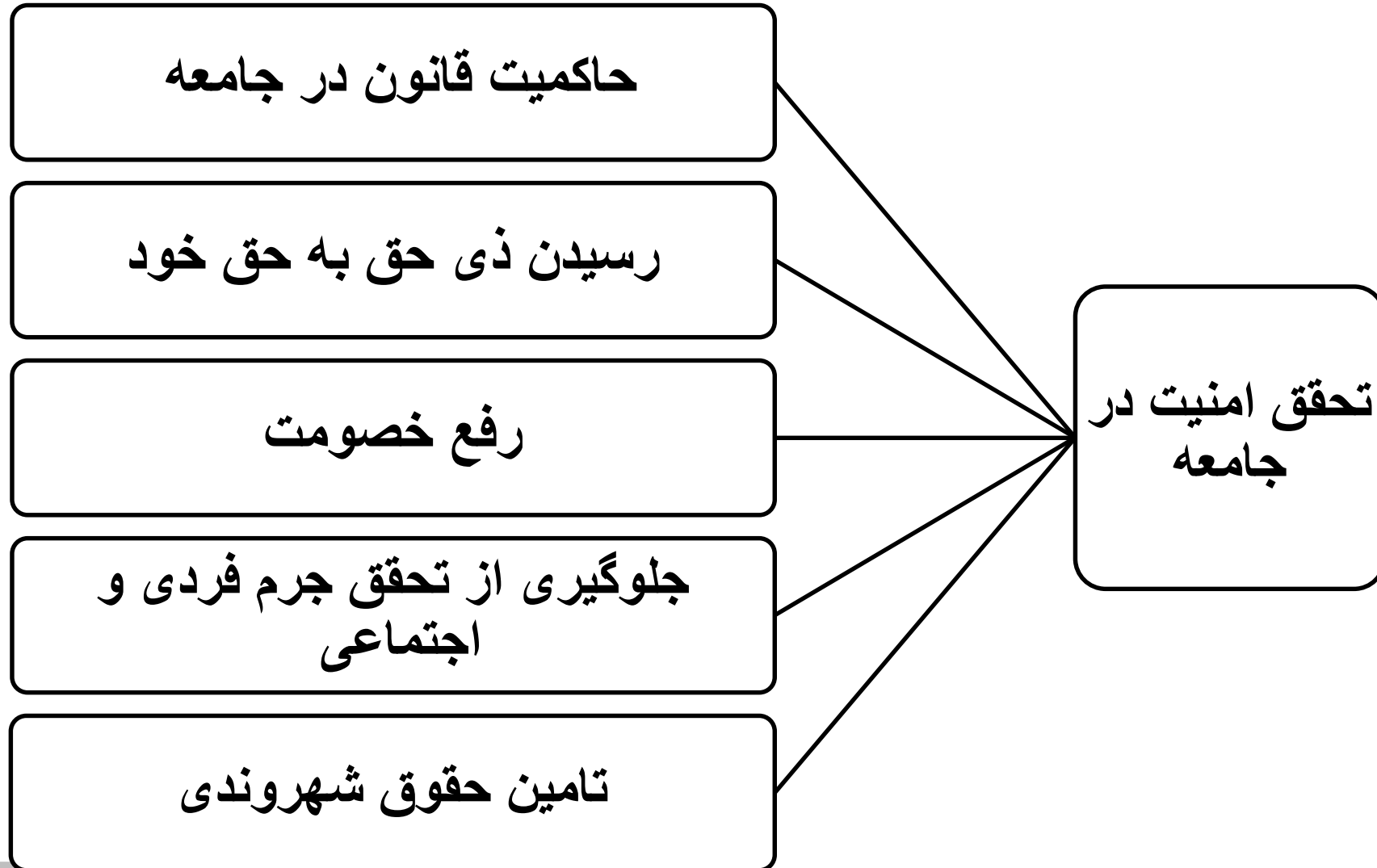
اهداف مكتب قضايي اسلام



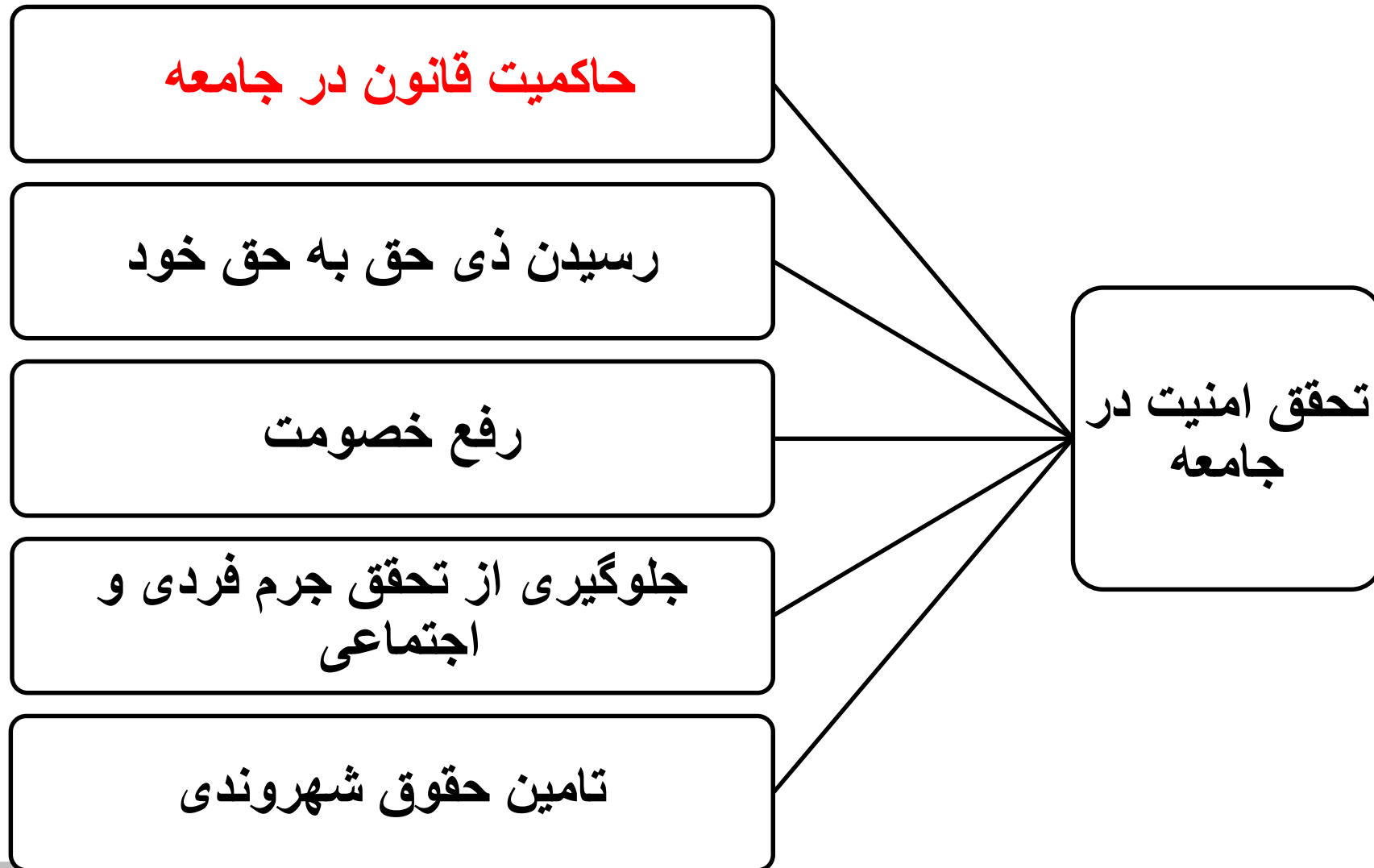
اهداف مکتب قضایی اسلام



اهداف مکتب قضایی اسلام



اهداف مکتب قضایی اسلام



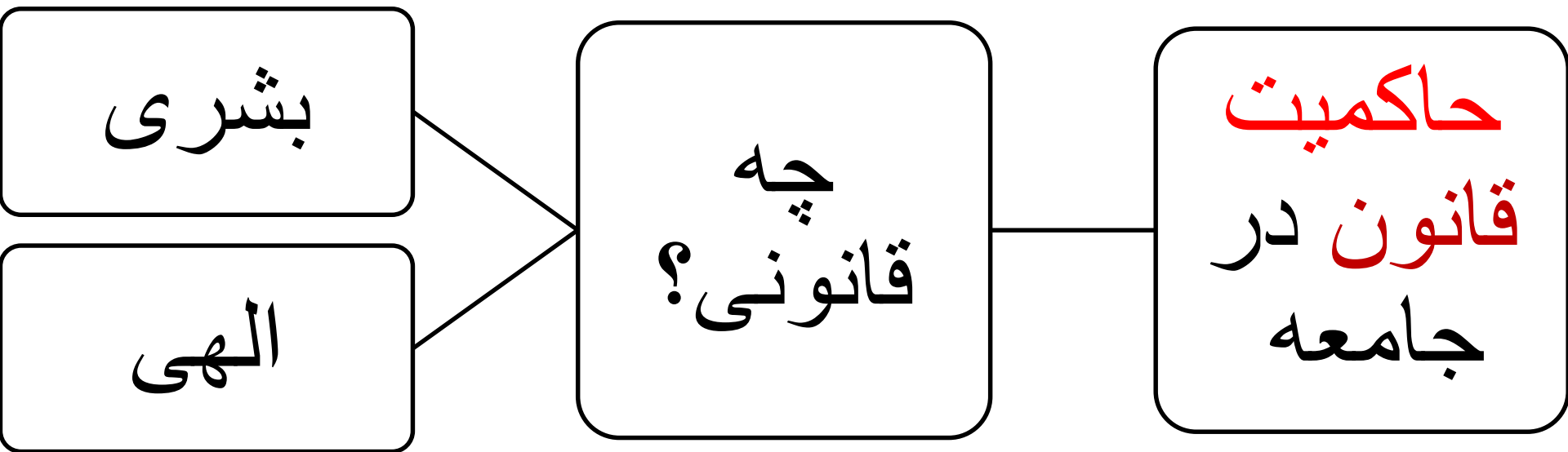
**The Rule
of Law**

**حاکمیت
قانون در
جامعه**

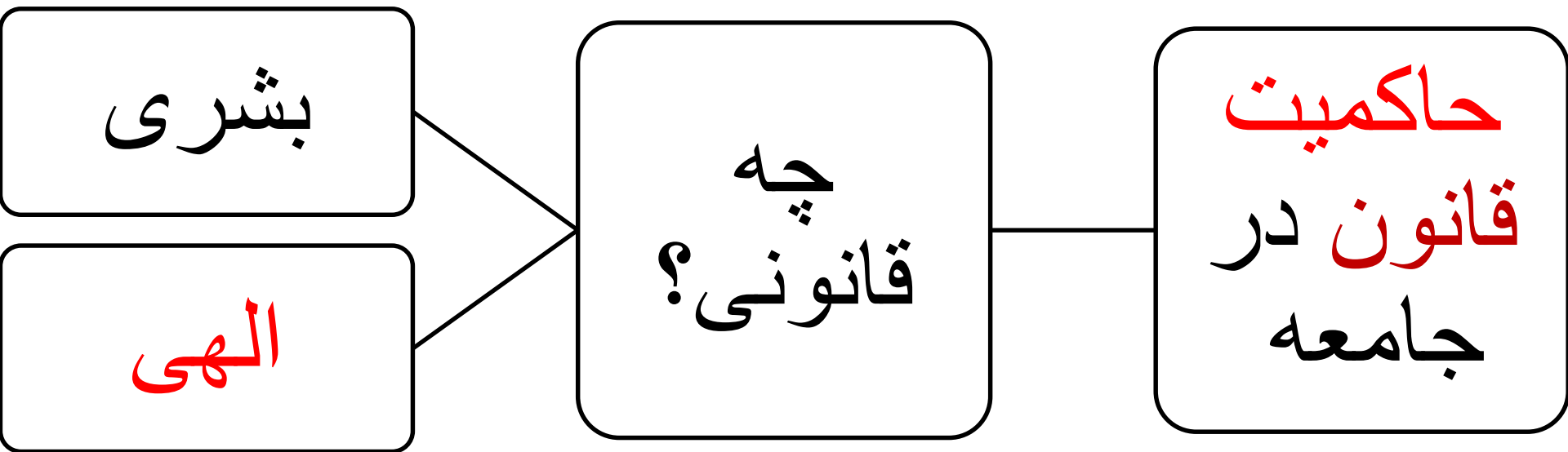
چه قانونی؟

حاکمیت
قانون در
جامعه

اهداف مكتب قضايي اسلام



اهداف مكتب قضايي اسلام



إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ

الأنعام : ٥٧ قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَ كَذَّبْتُمْ بِهِ مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ **إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ** يَقِصُّ الْحَقَّ وَ هُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ

يوسف : ٤٠ ما تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَ آبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ **إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ** أَمَرَ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَ لَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ

يوسف : ٦٧ وَ قَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِن بَابٍ وَاحِدٍ وَ ادْخُلُوا مِن أَبْوَابٍ مُّتَفَرِّقَةٍ وَ مَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ **إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ** عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَ عَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ

إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا...

إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ
آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَ
يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ

وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ

وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ
الْغَالِبُونَ

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ
أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ
 فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ
 وَ الرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَ
 الْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَ أَحْسَنُ تَأْوِيلًا

نظر نهایی در مورد آیه اطیعوا

۱. اولی الأمر ظاهراً به معنای صاحب دستور است.
۲. در متن یک قانون تناقض نیست به ویژه قانون الهی، پس اولی الأمری از نظر قانون اسلامی اطاعتش واجب است که دارای شرایط قانونی این مقام باشد و به روشی که در این قانون مقرر شده است به قدرت رسیده باشد.
۳. ما در بحث ولایت فقیه توضیح داده ایم که ولایت اولاً از آن معصومین علیهم السلام و در عصر غیبت از آن فقیه عادل با کفایت است.

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

• ولا يخفى أن مساق كلمات الأعاظم والأعلام في تأليفاتهم كان إلى تعيين النصب، وكون الطريق منحصرًا فيه. ولم يكونوا يلتفتون إلى انتخاب الأمة. فعندهم الفقهاء منصوبون من قبل الأمة المعصومين «ع» بالنصب العام و يستدلون على ذلك بمقبولة عمر بن حنظلة و الروايات الكثيرة الواردة في شأن العلماء و الفقهاء و الرواة.

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

• كما أن الأئمة الاثنى عشر «ع» منصوبون من قبل الله - تعالى -، أو من قبل الرسول الأكرم. ورسول الله «ص» كان منصوباً من قبل الله - تعالى - . فإلى الله تنتهي جميع الولايات، ولا اعتبار لولاية لا تنتهي إليه. قال الله - تعالى - : «إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ. * « ١ »

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

• و قد يقرب ذلك بأن الوجدان لا يلزم أحداً بإطاعة غيره إلا بإطاعة مالك الملوك أو من يكون منصوباً من قبله و لو بالواسطة. و الحكومة الحققة الصالحة هي التي لها جذور في وجدان الناس و فطرتهم.

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

- إن البحث في النصب العام إثباتاً يتوقف على صحته في مقام الثبوت. و لكن قد يחדش في صحته ثبوتاً بتقريب أنه لو وجد في عصر واحد فقهاء كثيرون واجدين للشرائط فالمحتملات فيه خمسة:

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

جميع الفقهاء الواجدين للشرائط بنحو العموم
الاستغراقي

واحد من الفقهاء الواجدين للشرائط فقط

الجميع و لكن يتقيد أعمال الولاية لكل واحد منهم
بالاتفاق مع الآخرين

المجموع من حيث المجموع، فيكون المجموع
بمنزلة إمام واحد

المنصوب
بالنصب العام

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

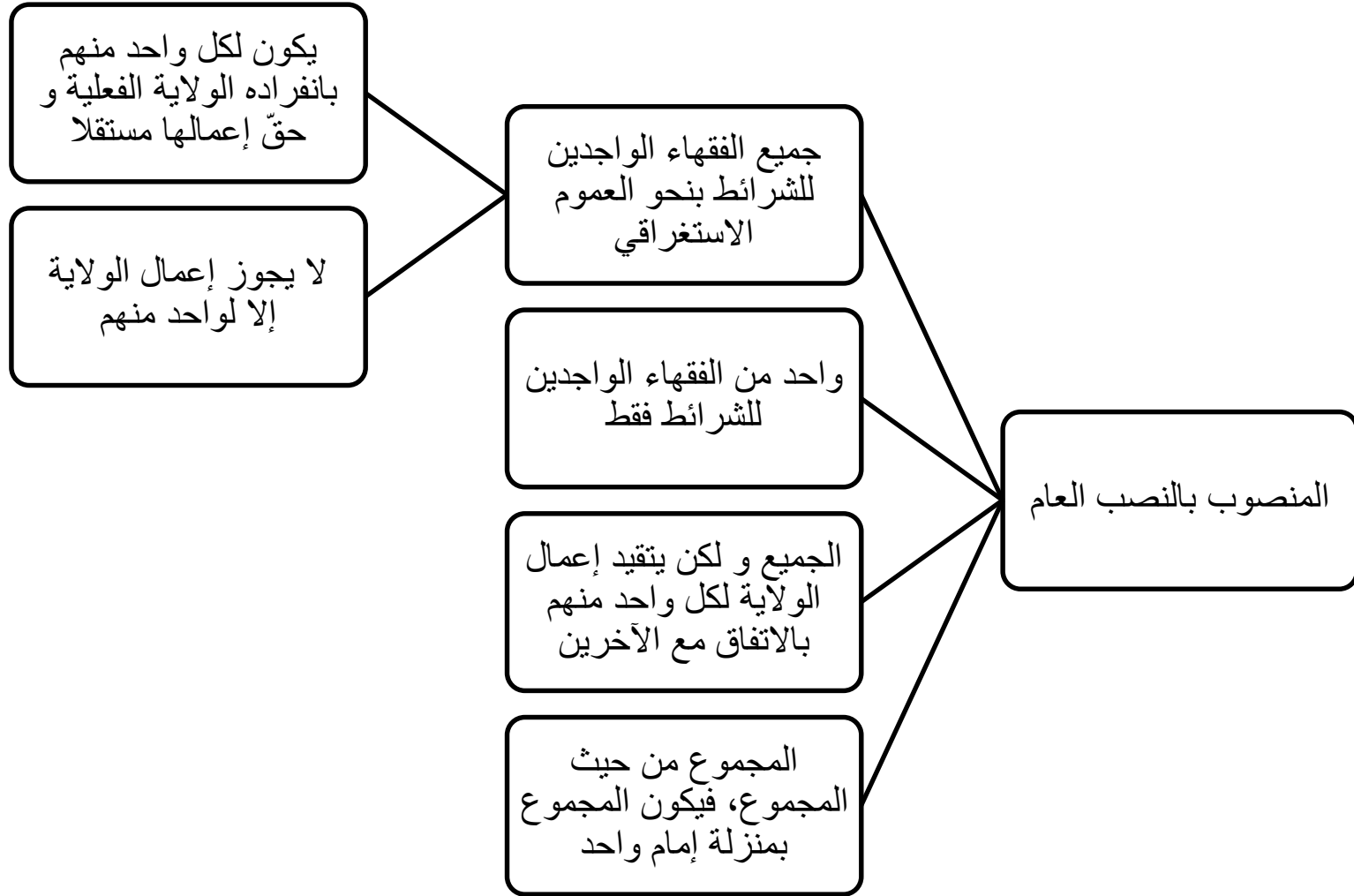
جميع الفقهاء الواجدين للشرائط بنحو العموم
الاستغراقي

واحد من الفقهاء الواجدين للشرائط فقط

الجميع و لكن يتقيد أعمال الولاية لكل واحد
منهم بالاتفاق مع الآخرين

المنصوب
بالتصوب العام

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ



إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

- الأول: أن يكون المنصوب من قبل الأئمة «ع» جميعهم بنحو العموم الاستغراقي، فيكون لكل واحد منهم بانفراده الولاية الفعلية وحق إعمالها مستقلاً.

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

- الثاني: أن يكون المنصوب الجميع كذلك، و لكن لا يجوز إعمال الولاية إلا لواحد منهم.

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

- الثالث: أن يكون المنصوب واحدا منهم فقط.
- الرابع: أن يكون المنصوب الجميع، و لكن يتقيد أعمال الولاية لكل واحد منهم بالاتفاق مع الآخرين.
- الخامس: أن يكون المنصوب للولاية هو المجموع من حيث المجموع، فيكون المجموع بمنزلة إمام واحد و يجب إطباقهم في أعمال الولاية.
- و مآل هذين الاحتمالين الى واحد، كما لا يخفى.

امكان النصب العام

- و يرد على الاحتمال الأول **قبح هذا النصب على** الشارع الحكيم.
- فإن اختلاف أنظار الفقهاء غالباً في استنباط الأحكام و في تشخيص الحوادث اليومية و الموضوعات المبتلى بها و لا سيما الأمور المهمة منها مثل موارد الحرب و الصلح مع الدول و الأمم المختلفة مما لا ينكر.

امكان النصب العام

- فعلي فرض نصب الجميع و تعدد الولاية بالفعل لو تصدى كل واحد منهم للولاية و أراد إعمال فكره و سليقته **لزم الهرج و المرج** و نقض الغرض. إذ من الأغراض الأساسية للحكومة هو حفظ النظام و توحيد الكلمة،

امكان النصب العام

• و قد مرّت روايات دالّة على كون الإمامة نظاما للأمة:

• منها: قوله «ع» على ما فى الغرر و الدرر للآمدى: «الإمامة نظام الأمة». «١»

• (١) - الغرر و الدرر ١ / ٢٧٤، الحديث ١٠٩٥.

• هذا مضافا إلى دلالة الروايات على بطلان هذا
الفرض:

• ١- ففي الغرر و الدرر: «الشركة في الملك
تؤدي إلى الاضطراب.» «٢»

• (٢)- الغرر و الدرر ٢ / ٨٦، الحديث ١٩٤١.

• ٢- و في رواية العلل التي مرّت قطعة منها في الدليل الثالث من أدلة لزوم الحكومة عن الرضا «ع»: «فإن قال: فلم لا يجوز أن يكون في الأرض إمامان في وقت واحد أو أكثر من ذلك؟ قيل: لعل:

امكان النصب العام

- منها: أن الواحد لا يختلف فعله و تدبيره و الاثنيين لا يتفق فعلهما و تدبيرهما. و ذلك أنا لم نجد اثنين إلا مختلفي الهمم و الإرادة.

امكان النصب العام

- فإذا كانا اثنين ثم اختلفت هممهما وإرادتهما و تدبيرهما و كانا كلاهما مفترضى الطاعة لم يكن أحدهما أولى بالطاعة من صاحبه، فكان يكون فى ذلك اختلاف الخلق و التشاجر و الفساد،

امكان النصب العام

- ثم لا يكون أحد مطيعاً لأحدهما إلا وهو عاص للآخر، فتعم المعصية أهل الأرض، ثم لا يكون لهم مع ذلك السبيل إلى الطاعة والإيمان و يكونون إنما أتوا في ذلك من قبل الصانع الذي وضع لهم باب الاختلاف والتشاجر، إذ أمرهم باتباع المختلفين.

• و منها: أنه لو كانا إمامين كان لكل من الخصمين أن يدعو إلى غير ما يدعو إليه صاحبه في الحكومة، ثم لا يكون أحدهما أولى بأن يتبع من صاحبه، فتبطل الحقوق و الأحكام و الحدود.

امكان النصب العام

- و منها: أنه لا يكون واحد من الحجتين أولى بالنطق و الحكم و الأمر و النهي من الآخر. فإذا كان هذا كذلك و جب عليهما أن يتدءء بالكلام و ليس لأحدهما أن يسبق صاحبه بشيء إذا كانا في الإمامة شرعا واحدا. فإن جاز لأحدهما السكوت جاز السكوت للآخر مثل ذلك. و إذا جاز لهما السكوت بطلت الحقوق و الأحكام و عطّلت الحدود و صار الناس كأنهم لا إمام لهم. « ١ »

امكان النصب العام

• و قد مرّ البحث في سند الحديث هناك، فراجع. و آثار الصدق و الحقيقة ظاهرة على مضمونه. فكم قد سفكت الدماء المحترمة و هتكت الأعراض و تعطلت مصالح المسلمين في موارد اختلاف الولاء النافذين و إن كانوا بأنفسهم مقدسين منزّهين، كما لا يخفى على أهل الدراية و الاطلاع على الحوادث التاريخية.

امكان النصب العام

• ٣- و في صحيحة الحسين بن أبي العلاء: قلت لأبي عبد الله «ع»: تكون الأرض ليس فيها إمام؟ قال: لا. قلت: يكون إمامان؟ قال: لا إلا وأحدهما صامت. «٢»

امكان النصب العام

- (١) - عيون أخبار الرضا ٢ / ١٠١ الباب ٣٤، الحديث ١. و علل الشرائع ١ / ٢٥٤، الباب ١٨٢ (باب علل الشرائع)، الحديث ٩.
- (٢) - الكافي ١ / ١٧٨ كتاب الحجّة، باب أن الأرض لا تخلو من حجّة، الحديث ١.

• ٤- و في البحار عن الصدوق في كمال الدين بسند صحيح، عن ابن أبي يعفور أنه سأل أبا عبد الله «ع» هل يترك الأرض بغير إمام؟ قال: لا. قلت: فيكون إمامان؟ قال: لا إلا و أحدهما صامت.

« ١ »

امكان النصب العام

- ٥- و فيه أيضا عنه بسند موثق عن هشام بن سالم، قال: قلت للصادق «ع»: هل يكون إمامان في وقت؟ قال: لا إلا أن يكون أحدهما **صامتا مأموما لصاحبه**، و الآخر ناطقا إماما لصاحبه. و أما أن يكون إمامين ناطقين في وقت واحد فلا. «٢»

امكان النصب العام

- ٤- و فيه أيضا عن بصائر الدرجات بسنده عن عبيد بن زرارة، قال: قلت لأبي عبد الله «ع»: ترك الأرض بغير إمام؟ قال: لا. قلنا: تكون الأرض و فيها إمامان؟ قال: لا إلا إمامان أحدهما صامت لا يتكلم، و يتكلم الذي قبله. و الإمام يعرف الإمام الذي بعده. «٣»

• ٧- و في صحيح مسلم بسنده عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله «ص»: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما.» «٤»

• إلى غير ذلك من الروايات. هذا.

امكان النصب العام

• و أمير المؤمنين «ع» مع كراماته الباهرة
و فضائله الظاهرة لم يكن يتدخل في
الأمر الولائية في عصر النبي «ص» إلا
بأذنه و تحت أمره و نظره. و كذلك سيد
الشهداء «ع» في عصر الإمام المجتبي
«ع».

- وفي خبر عمران بن حصين، عن النبي «ص»: «... ما تريدون من علي؟ إن عليا مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن من بعدى.» «٥»
- فجعل الولاية له «ع» من بعده.

امكان النصب العام

- (١) - بحار الأنوار ٢٥ / ١٠٦، كتاب الإمامة، باب أنه لا يكون إمامان في زمان واحد ...، الحديث ٢.
- (٢) - بحار الأنوار ٢٥ / ١٠٦، باب أنه لا يكون إمامان في زمان واحد ...، الحديث ٣.
- (٣) - بحار الأنوار ٢٥ / ١٠٧، باب أنه لا يكون إمامان في زمان واحد ...، الحديث ٦.
- (٤) - صحيح مسلم ٣ / ١٤٨٠، كتاب الإمارة الباب ١٥ (باب إذا بويع لخليفتين)، الحديث ١٨٥٣.
- (٥) - سنن الترمذى ٥ / ٢٩٦، الباب ٨٢ (باب مناقب علي بن أبي طالب) من أبواب المناقب، الحديث ٣٧٩٦.

امكان النصب العام

- و إذا لم تصحّ ولاية إمامين معصومين في عصر واحد مع عصمتها فكيف تصح الإمامة و الولاية الفعلية المطلقة لعشر فقهاء مثلا في عصر واحد على أمّة واحدة؟!!
- كيف؟! و لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فكيف بتعدد الولاة و السلطات البشرية؟